

**مرسوم**

يُعين المسبوِّجَيْفَ رِيكُولْ قاضياً بمحكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة

**نَحْنُ فَوَادُ الْأَوْلَ مَلِكُ مَصْرُ**

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨،  
وببناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأى هذا المجلس،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية، وموافقة رأى مجلس الوزراء،  
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يعيّن المسبوِّجَيْفَ رِيكُولْ الأستاذ بكلية الحقوق بالجامعة

المصرية قاضياً بمحكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة.

مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ مرسومنا هذا ما

صدر برأسى عاشرين في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩

**فَوَادٌ**

بأمر حضرة صاحب الهمة

رئيس مجلس الوزراء

مُهَمْدُ مُحَمَّد

وزير الحقانية

أَمْهَدُ عَمَدْ خَشْبَه

(رَسْمَه)

**مرسوم**

باعتبار شارع سعد زغلول باشا ينتمي للأقصر من المنافع العمومية  
وبنزع ملكية الأرض اللازمة لتوسيعه

**نَحْنُ فَوَادُ الْأَوْلَ مَلِكُ مَصْرُ**

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ باطلاق اسم  
"شارع سعد زغلول باشا" على الشارع المعروف سابقاً باسم شارع الخطوة  
ينتمي للأقصر وباعتبار خطوط التنظيم الخاصة به المبينة بالرسم نمرة ١،  
وعلى قانون تبع الملكية للنفعة العامة الصادرين بحراً نمرة ٢٧ سنة ١٩٠٦  
ونمرة ٥ سنة ١٩٠٧،

وببناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأى مجلس  
الوزراء،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تعتبر من المنافع العمومية الأرض اللازمة لتوسيع شارع  
سعد زغلول باشا ينتمي للأقصر - بمديرية قنا - طبقاً للرسم نمرة ١ السابق  
اعتباره - وبالالفة مساحتها ١٢١٢,٢٤ متراً مربعاً (الفا ومائتين واثنتين عشر  
متراً مربعاً وأربعين وعشرون ديسيراً مربعاً) وهي المبينة باللون الأصفر على  
الرسم الملحق بمرسومنا هذا.

**مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٩**

بالمعاقبة على بعض جرائم ضد السلم العام

**نَحْنُ فَوَادُ الْأَوْلَ مَلِكُ مَصْرُ**

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨،

وببناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأى هذا المجلس،  
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن سبعين جنيهاً مصرية  
ولا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بأحدى هاتين التقويتين فقط كل من حرض

بأحدى الطرق المبينة بالمواد ١٤٨ و ١٥٠ من قانون القوibات الأهل على كراهة  
نظام الحكم المقرر بالأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ أو على الإزدرا به،

مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويميل به من تاريخ  
نشره بالجريدة الرسمية.

نأمر بأن يضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
ويتنفيذ القانون من قوانين الدولة.

صدر برأسى عاشرين في ٩ شوال سنة ١٩٢٧ (٢٠ مارس ١٩٢٩)

**فَوَادٌ**

بأمر حضرة صاحب الهمة

رئيس مجلس الوزراء

مُهَمْدُ مُحَمَّد

وزير الحقانية  
أَمْهَدُ عَمَدْ خَشْبَه

**مرسوم**

بنقل محمد أنسى بك القاضي بمحكمة المنصورة الابتدائية المختلطة  
إلى محكمة مصر الابتدائية المختلطة

**نَحْنُ فَوَادُ الْأَوْلَ مَلِكُ مَصْرُ**

بعد الاطلاع على المادة ٢٠ من الكتاب الأول من لائحة ترتيب المحاكم  
المختلطة،

وببناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية، وموافقة رأى مجلس الوزراء،  
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - ينقل محمد أنسى بك القاضي بمحكمة المنصورة الابتدائية  
المختلطة إلى مثل وظيفته بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة.

مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ مرسومنا هذا ما

صدر برأسى عاشرين في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩

**فَوَادٌ**

بأمر حضرة صاحب الهمة

رئيس مجلس الوزراء

مُهَمْدُ مُحَمَّد

وزير الحقانية  
أَمْهَدُ عَمَدْ خَشْبَه

(رَسْمَه)